الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كليـــة الحقـــوق والعلـوم السيـاسية

قســـم العلـوم السيـاسية

إدارة ملف الهجـرة غيـر الشرعيـة و تأثيـــــــرها على السيـاسـات الأوروبيـــة 2011 – 2019

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة المـاستر في العلـوم السيـاسية

تخصص: تنظيمـات سيـاسية وإدارية

من إعداد الطلبة :

- ضـــامر عبد القـادر.
- بونعامة يحي .

تحت اشراف الأستـــاذ :

- هداجـي حمـــزة

أعضـاء لجنـة المنـــاقشة

■ د. زبيـــري رمضـــان	رئيســـــــا
■ أ. هداجـي حمـــــزة	مشرفا ومقررا
■ د. مشـــاور صيفـي	ممتحنـــــا

السنـــة الجامعيـــة: 1440 / 1441هـ - 2019 / 2020م

... وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿ ٨٨ ﴾ **سـورة هـود**

« قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿ ٢٥ ﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿ ٢٦ ﴾ وَاحْلُل عُقْدَة مِّن

لِّسَانِي ﴿ ٢٧ ﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي » **سـورة طـه**

صـدق الله العظيـــم

شكـــر وعرفـــان

بســم الله الرحمــن الرحيـــم

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُـرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْـتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَـاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿ ١٩ ﴾ **ســورة النمـل**

الحمـد لله حمدا طيبا مباركا فهو الأحق بالحق والشكر على جزيل نعمه، ووقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر **الله** "

نتقـدم بالشكـر الخـالص للأستـاذ المشرف على هذه المذكرة **هداجـي حمـزة** الذي لم يبخـل علينا بنصـائحه و توجيهـاته، ونتمنى له كل التوفيق.

كمـا نود أن نشكر كل أسـاتذتنا الكرام في قسم العلـوم السياسية على ما قدموه لنا طيلة هذه السنوات راجين من المولى عز وجل أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

ولا يفوتنـا أن نشكر أفراد عائلتينـا وعلى رأسهم الوالديـن الكريمـين فهما سر النجاح و التوفيق, وكذلك إخواننـــا كل بـإسمـه.

ونصـل بالشكـر لكـل من سـاعدنـا في إنجـاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة دعاء.

وفي الأخيـر نرجـوا من **الله** عز وجل أن يرشدنـا إلى سواء السبيـل فإن أصبنـا فمن **الله** وإن أخطأنـا فمن عنـد أنفسنـا.

ضـامر عبد القـادر **بونعـامة يحـي**

مقدمـــــــة

مقـدمـــة :

يرغب الإنسان بطبيعته الإنتقال والترحال من مكان إلى آخر سعياً للبحث عن أماكن أكثر جودة للعيش والسكن والأمن أيضاً مما هو فيه حتى أصبحت الهجرة ظاهرة متفشية بين البشر.

وعرفت معظم المجتمعات البشرية موجات كبيرة من الهجرة، خاصة في ظل غياب نظم وقوانين تمنع الهجرة في الماضي، غير أنه بعد ظهور كيانات سياسية تعرف بالدول، لها سيادة وحدود جغرافية، أصبحت مسألة الهجرة تتطلب إجراءات تنظيمية رخص للعبور والإقامة غير أن هذه الإجراءات أدت إلى ظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، والتي عرفت انتشاراً واسعاً خصوصاً في السنوات الأخيرة، مما دفع أغلب دول العالم إلى اعتماد إجراءات خاصة لمحاربتها بهدف حماية أمنها واستقرارها.

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر المناطق تضرراً من هذه الظاهرة مما دفعها إلى وضع إستراتيجيات وسياسات خاصة تمكنها من التصدي لهذه الظاهرة.

1- أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع فيما يلي:

- موضوع الهجرة غير الشرعية يكتسي أهمية بالغة على المستوى العلمي والعملي وهذا راجع إلى الآثار الكبيرة التي يخلفها على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.
- غياب حلول ناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم الإجراءات المتخذة من قبل مختلف دول العالم خصوصاً دول الإتحاد الأوروبي.

2- مبررات اختيار الموضوع :

أ- مبررات ذاتية :

- الرغبة في تقديم دراسة أكاديمية حديثة حول السياسات الأوروبية في ملف الهجرة غير الشرعية.
- الإهتمام الشخصي بالموضوع لماله من جوانب إنسانية وإجتماعية.
- إرتباط الموضوع بمجال التخصص العلمي.

ب- مبررات موضوعية :

- يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من بين العوامل التي عكست عمق الخلاف بين دول الإتحاد الأوروبي والتي تستلزم التحليل العلمي والموضوعي.
- قلة الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع.

3- الدراسات السابقة :

ان عملية البحث مكنتنا من الاطلاع وجمع عدد مهم من المراجع حول موضوع الدراسة ومن أهمها:

- **أسامة نوادري**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015، وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة فهم طبيعة ظاهرة الهجرة و معالجة أسبابها بدل التركيز على أعراضها والتي تؤدي في الغالب إلى حلول مؤقتة إلا أن هذه الدراسة أعطت تصوراً شامل للسياسات الأوروبية ولم تقدم التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة على السياسات الأوروبية وهذا ما حاولنا التطرق له في دراستنا.

- **لعلى سعاد**، الهجرة غير الشرعية سبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط، مذكـــرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2016/2015، خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة وضع سياسات هجرة مناسبة لإدارة هذه الأزمة الإنسانية على حد وصف الباحثة إلا أن هذه الدراسة ركزت على السياسات الأوروبية الموجه إلى دول جنوب البحر الأبيض المتوسط فقط ولم تتطرق إلى السياسات الأوروبية لدول الشرق خصوصاً تركيا وهذا الجانب الذي حاولنا دراسته أيضاً.

- **فايزة بركان**، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستيـر في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق السنة الجامعية 2012/2011 حيث خلصت دراستها إلى أن جل التدابير المتخذة في هذا الإطار هي تدابير أمنية و أهملت ذكر الجوانب الاقتصادية الحديثة كدعم التنمية وكذلك المؤسسات الأوروبية التي تستخدم للحد من انتشار هذه الظاهرة وهذا أحد ما تطرقنا له في دراستنا.

4- إشكالية الموضوع:

يعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من أكثر الملفات التي أخذت حيزا واسعاً من النقاش والجدال داخل دول الإتحاد الأوروبي ويعتبر أيضاَ محوراً لأبرز السياسات الخارجية لدول الإتحاد خصوصا في السنوات الأخيرة ومنه هنا نطرح الإشكالية التالية:

- كيف أثر ملف الهجرة غير الشرعية على سياسات الإتحاد الأوروبي ؟

5- التساؤلات الفرعية :

وتتفرع على هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف أثرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على السياسات الداخلية لدول الإتحاد؟

- كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على الاتفاقيات الأوروبية مع دول الجوار بعد 2011 ؟
- ماهي الإنعكاسات التي خلفها ملف الهجرة غير الشرعية على الداخل الأوروبي ؟

6- الفرضيـــــات :

- كلما كانت الهجرة غير الشرعية في توسع أكبر كلما زاد ذلك في تغيير وتعديل السياسات الداخلية لدول الإتحاد الأوروبي.

- كلما زاد معدلات الهجرة وعدد المهاجرين كلما دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن اتفاقيات جديدة أو تعديل الاتفاقيات القديمة خصوصاً بعد موجة الربيع العربي.

- كلما كانت هناك إجراءات وسياسات فعالة للحد من تفاقم تدفق المهاجرين نحو أوروبا كلما ساهم ذلك في استقرار الداخل الأوروبي.

7- الحدود المكانية والزمانية :

أ- **الحدود المكانية** : وتتمحور الدراسة حول الحدود الجغرافية لدول الإتحـــــاد الأوروبي خصوصاً تلك الدول المطلة على المتوسط، وكذلك دول جنوب وشرق المتوسط التي تعتبر دول انطلاق عبور للمهاجرين.

ب- **الحدود الزمانية** : الدراسة تتناول أثر الهجرة غير الشرعية على دول الإتحـــاد الأوروبي بعد موجة الربيع العربي 2011 وصولاً إلى سنة 2019.

8- الإطار المنهجي :

أ- **المنهج الوصفي** : وهو طريقة لدراسة الظواهر والمشكلات العلمية من خلال القيـــام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ثم استخدام ذلك في نتائج البحث.

ولقد تم استخدام هذا المنهج نظراً لطبيعة الدراسة التي تتطلب تقديم تفسير وصفي للمساعدة على فهمها وكشف أسبابها وخصائصها وانعكاساتها.

ت- **المنهج التحليلي:** وهو منهج يقوم على تقسيم وتجزئة الظــواهر والمشكـــلات البحثية إلى عناصر أولية التي تكونها لتسهيل عملية الدراسة وبلوغ الأسباب التي أدت إلى نشوئها وتم استخدام هذا المنهج بهدف تفكيك ظاهرة الهجرة وكذلك تحليل السياسات الأوروبية اتجاه هذه الظاهرة وهذا بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة بنهاية البحث.

ج- **الاقتراب النظمي :** هو مجموعة من العنـــاصر أو المتغيرات المتفاعلة و ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها, وتم استخدام هذا الاقتراب من خلال المدخلات (تزايد أعداد المهاجرين) و كيف تصرف النظام (الإتحاد الأوروبي) وماهي المخرجات (السياسات الأوروبية) وكيف كانت التغذية العكسية لهذه المخرجـــات (تزايد أو تناقص في عدد المهاجرين) .

د- **اقتراب الاقتصاد السياسي :** يركز على العامل الاقتصادي ودوره في العملية السياسية وهذا ما يساعد في تفسير العديد من الظواهر من منطلق اقتصادي, و تم استخدام هذا الاقتراب كون بعض السياسات الأوروبية في ملف الهجرة كانت بدوافع اقتصادية (التكاليف و الأعباء المالية).

9- الإطار المفاهيمي :

- **النزوح :** هو الانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى ضمن نفس الدولة ويكون ذلك بشكل إجباري.

- **اللجوء :** هو صفة قانونية قوامها حماية تمنح لشخص غادر وطنه خوفاً من الاضطهاد بسبب مواقفه وآرائه السياسية أو الجنسية أو دينه.

- **التهجير:** (أو النزوح القسري) وهو حركة غير طوعية أو قسرية لشخص أو عدة أشخاص بعيدين عن مواطنهم الأصلي، ناتجة عن مجموعة متنوعة من الأسباب الخارجية كالعنف والتطهير العرقي.

- **تهريب البشر**: هو عملية نقل البشر بطريقة غير مشروعة عبر حدود الدول.
- **سياسة الجوار الأوروبية** : عن السياسة التي تحدد الأهداف الاستراتيجية للتعاون، بينما توفر الآلية الأوروبية للجوار الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف.

- **الاستراتيجية** : عبارة عن مجموعة من الطرق والأساليب والمناهج المنظمة التي يتـــم السير وفقاً لها من أجل الوصول لما هو مطلوب في الوقت المحدود وفي ضوء الإمكانيات والجهود المالية المتوفرة.

- **دول الإنطلاق** : وهي الدول التي تكون مصدراً ينطلق منه المهاجر بهدف الوصول إلى غايته.

- **دول العبور**: وهي الدول التي يصل إليها المهاجر بهدف الإقامة فيها بصفة مؤقتة.
- **دول الوصول** : وهي الدول التي يسعى المهاجر إلى بلوغها والبقاء فيها بصفة دائمة.
- **الربيع العربي** : هي حركة احتجاجية ضخمة انطلقت في بعض الدول البلدان العربية أواخر 2010 متأثرة بالثورة التونسية.

- **الإتحاد الأوروبي** : تكتل سياسي واقتصادي أوروبي بدأ مساره 1951 وتوسع ليشمـل 28 دولة أوروبية وهذا قبل أن يصبح 27 دولة بعد خروج بريطانيا مؤخرا.

10- صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع (خاصة الكتب) المتعلقة بالدراسة خصوصاً وكون الدراسة حديثة ومتغيرة باستمرار.

- صعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة خصوصاً فيما يتعلق بالسياسات ومدى انعكاساتها على الظاهرة محل الدراسة (ظاهرة الهجرة غير الشرعية).

11- تقسيم الدراسة :

قسمنا دراستنا إلى فصلين، فصل أول مفاهيمي حول الهجرة غير الشرعية وتطرقنا فيه إلى ماهية الهجرة غير الشرعية تعريفها وتطورها التاريخي وأنواع الهجرات، ومبحث ثاني حول أسباب الهجرة خصوصاً الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومبحث ثالث حول أساليب المتبعة للهجرة للعبور، أما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل فكان حول آثار الهجرة غير الشرعية على عديد المستويات خاصة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية مع تقديم خلاصة لهذا الفصل.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، فوضعنا كمبحث أول السياسات المتبعة من طرف الإتحاد الأوروبي قبل 2011 من خلال الإجراءات الأمنية والآليات السياسية والأنظمة الافتراضية المتبعة، ومبحث ثاني حول السياسات الأوروبية الداخلية خصوصاً التعامل القانوني والمقاربة الأمنية، إضافة إلى السياسات الوطنية الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد، ومبحث ثالث حول السياسات الأوروبية الخارجية خصوصاً الآلية السياسية والاقتصادية إضافة إلى دعم الهجرة النظامية، ومبحث رابع وأخير كتقييم لهذه السياسات والمكاسب التي حققتها وانعكاساتها على الداخل الأوروبي والتحديات التي تواجه مختلف سياسات الإتحاد الأوروبي المتعلقة بملف الهجرة غير الشرعية، مع وضع خلاصة لهذا الفصل.

الفصـــل الأول

إطـــار مفـــاهيمي

لظـــاهرة الهجـرة غير الشرعيـة

تمهيـد :

أخذت ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي اتجاهات مختلفة، وأثارت جدلاً واسعاً في العديد من الأوساط وهذا راجع إلى إرتباطها بجملة من الخلفيات خصوصاً السياسية والعقائدية، وهو ما وضعنا أما الكثير من الخلاف حول وجود مفهوم موحد لهذه الظاهرة.

وأمام غياب المفهوم الجامع نظراً لتشابك الدوافع والآثار المترتبة على هذه الظاهرة وكدى تعدد النظريات المفسرة لها، [1] سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى كل هذه الجوانب معرجين في ذلك على أكثر الأساليب التي يستخدمها المهاجرين والمنافذ التي يلجؤون إليها بهدف الوصول إلى بلد المقصد.

[1] **أسامة نوادري**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2016/2015، ص17.

المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، لا بد أن نعرج أولاً على تعريف الهجرة ومن ضمنها الهجرة غير الشرعية، [2] وكذلك التطور التاريخي لهذه الظاهرة مع إبراز أهم النظريات المفسرة لها.

المطلب الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية

قبل أن نقدم تعريفاً لظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد أن نقدم تعريفاً للهجرة بصفة عامة.

الفرع الأول : تعريف الهجرة

- **تعريف الهجرة لغة** : الهجـرةُ أو الهُجرةُ، الخـــروج من أرض إلى أرض، [3] إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة معنوية لا طبيعية فيقال "هجرت الشيء هجراً إذا تركته وأغفلته"، يقول عز من قائل" ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيرة وسعة ". [4]
- **تعريف الهجرة اصطلاحاً** : تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى هجرة دولية، [5] أما عندما عملية الانتقال داخل نفس الدولة كالنزوح من الريف نحو المدينة فتسمى بالهجرة الداخلية.

---

[2] **فايزة بركان**، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص علم الإجرام، 2012/2011، ص08.

[3] **ابن منظور ابو الفضل محمد بن مكرم**، لسان العرب، ص 4617.

[4] **طارق عبد الحميد الشهادي**، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 14.

[5] **عثمان الحسن محمد نور**، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 15.

وتصنف الهجرة الخارجية حسب مشروعينها أو قانونيتها إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

وتعرف الهجرة المشروعة بأنها" الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجرين من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة". [6]

فيحدث هذا النوع من الهجران بين البلدان التي لا تضع قيوداً وقوانين تمنع الهجرة ويتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرة. [7]

الفرع الثاني : تعريف الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية صورة من صور الهجرة إلا أنها هجرة لا تتم بطرق قانونية فيعرفها الباحث أحمد رشاد سلام بأنها" خروج شخص من إقليم دولته أو دولة أخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية قاصداً دخول دولة أخرى دونما الحصول على موافقتها أو بالحصول على موافقتهما لفترة ما أو لغرض ما واستمراره على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة عقب انتهاء فترة السماح أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة (المستقبلة) من منفذ غير شرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفاً بذلك لوائحها ونظمها الداخلية المتعارف عليها دولياً. [8]

وعرفها بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو بأنها " يقصد بتعبير "الدخول غير المشروع " عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة". [9]

---

[6] **عثمان محمد الحسن نور**، مرجع سابق ذكره ، ص 17.

[7] **نفس المرجع**، ص17.

[8] **رؤوف قمني**، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية على ضوء القانون الجنائي الدولي، دار هومه، بوزيعة الجزائر، 2016، ص 29.

[9] أنظر نص المادة 03/ب من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

ونصت الفقرة ب من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم على أنه" يعتبر بدون وثائق في وضعية غير قانونية كل من لا يشمله الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ)* من هذه المادة، وعليه يمكن أن نستخلص تعريفاً للمهاجر السري على أنه يعتبر مهاجراً غير قانوني كل شخص دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجور في إقليم غير دولته ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة لدخول تلك الدولة والإقامة فيها ولا الوثائق اللازمة للعمل. [10]

وتعرف أيضاً بأنها " الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطريقة مخالف للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانونين الدولي والداخلي". [11]

أما المشرع الجزائري لم يقدم تعريفاً واضحاً للهجرة غير الشرعية إلا أنه قام بسن القانون رقم 11/08 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون رقم 01/09 المتعلق بتعديل قانون العقوبات في المادة 303 مكرر 30*

ومن هذه التعاريف نستنتج بأن الهجرة غير الشرعية هي عبور الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر أو من دولة إقامته إلى دولة أخرى دون أن تتوفر فيه الشروط القانونية للعبور، وأيا كانت الوسيلة التي يستعملها والمنفذ الذي يعبر منه.

---

[10] **بوعافية ليندة**، برباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون فرع القانون الدولي وحقوق الإنسان، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2013/2012، ص 8

[11] **حسن محمد الإمام سيد الأهل**، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص29.

*– المادة 5/02 .الفقرة أ: يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الإتفاقيات الدولية التي تلتزم بها.

*-المادة 303 مكرر 30 **(القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009)** يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لظاهرة الهجرة

إن ظاهرة الهجرة قديمة بل وهي طبيعية في الإنسان الذي لم يستقر إلا في وقت متقدم من حياته وبعد اكتشافه للزراعة، إذ كانت الهجرة في الماضي لا تخضع لضوابط وقيود وإنما كانت تنظمها ظروف طبيعية أو بشرية[12]، فنجد على سبيل المثال أن معظم الحضارات سابقاً كالحضارة المصرية القديمة وحضارة بلاد الرافدين قد نشأت في مناطق تتلاءم وظروف الحياة.

وكذلك الهجرة بهدف التجارة كانت أيضاً تعد أحد الأشكال القديمة لظاهرة الهجرة.

كما كان للوازع الديني دوراً كبيراً في انتقال الأشخاص للنجاة بمعتقداتهم من الاضطهاد الوثني، أو للدعوة والتبشير بمبادئهم الدينية، ولعل هجرة سيدنا إبراهيم عليه السلام أول هجرة سجلها لنا التاريخ الإسلامي قال الله تعالى "إني مهاجر إلى ربي إني هو العزيز الحكيم" العنكبوت الآية 26. [13]

لكن تبقى هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم أعظم هجرة في التاريخ حينما هاجر من مكة إلى يثرب ليطلق منها الدولة الإسلامية، وأيضاً هجرة أصحابه إلى الحبشة والهجرات لكل بقاع العالم بهدف نشر الإسلام والقيام بالفتوحات الإسلامية.

أما الهجرة في العصر الحديث ارتبطتا ارتباطاً وثيقاً بالأمن، ففي القرن 15 والقرن 16 انطلقت الكشوفات الجغرافية، فنتج عنها إقامة مستعمرات أجبرت السكان الأصليين على النزوح وهو شكل آخر من أشكال الهجرة. [14]

أما الهجرة غير الشرعية فقد برزت في ستينات القرن الماضي نتيجة للأزمة الاقتصادية الأوروبية وحاجتها لقوة العمل (اليد العاملة)، وارتفعت حدة هذه الظاهرة في

---

[12] **آسية بوعزيز**، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم القانونية جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018/2017، ص35.

[13] **فايزة بركان**، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مرجع سابق ذكره، ص 32.

[14] **نفس المرجع** ، ص33.

التسعينات بعدها أصبحت جماعات التهريب المنظمة هي المشرف الأول على عمليات الهجرة معوضة بذلك القنوات القانونية. [15]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من التطورات والنماذج والأطر التحليلية التي حاولت إعطاء مقاربة شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحركة الأشخاص، وهذا من قبل مختصين في العديد من المجالات"، [16] ونذكر من بين هذه المقاربات:

1- **النظرية الاجتماعية** : تهتـــم هذه النظرية بدراســة الجوانب الاجتمــاعية والثقــافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم ونضالهم من أجل الحصول على حقوقهم، [17] لكن هذه النظرية لم تكن شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وحتى تلك الجوانب المرتبطة بالجانب الاجتماعي كالعوامل النفسية والاجتماعية التي دفعت بالمهاجر إلى الهجرة وأيضاً الآثار الاجتماعية المترتبة على المجتمع الذي تركه المهاجر (بلد المصدر).

2- **النظرية النيو كلاسيكية** : حـــــاولت هذه النظرية تفسير الهجرة الغير شرعية بمختلف أصنافها الشرعية، والغير شرعية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل مسبب للهجرة، واعتبار الهجرة كعامل ميسر للحياة الاقتصادية مقارنة بما هي عليه في البلدان الأصل. [18]

يعد الجانب الاقتصادي خصوصاً ذلك المرتبط مباشرة بحياة الفرد أبرز عامل مسبب للهجرة لكن قد لا يكون عاملاً أساسياً، فقد لاحظنا في كثير من الحالات للهجرة وجود

---

[15] **أسامة نوادري**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2016/2015، ص 19.

[16] **نفس المرجع**، ص 24.

[17] **نفس المرجع**، ص24.

[18] **خالد بومنجل**, النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199&r=0
تاريخ التصفح 08-08-2020 على الساعة 20:36

أشخاص يعيشون وضعاً اقتصادياً متوازناً لكن يلجؤون للهجرة بهدف الاكتشاف أو بهدف البحث عن الأمن خصوصاً في حالات الحروب والنزاعات.

3- **النظرية التبعية** : تعتبر هذه النظرية أن الهجرة شكل من أشكال استغـلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة عدم المساواة في الأجور، ومستويات المعيشة بين الأفـــراد في دول المحيط والمركز، وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات. [19]

نرى بأن هذه النظرية كانت شاملة نوعاً ما خصوصاً وبأننا نلاحظ أن معظم عمليات الهجرة تكون نتيجة إعجاب بالنموذج الغربي أو وجود تسهيلات في بعض الدول لجلب الكفاءات والأدمغة بهدف الاستفادة منها، لكن تبقى نظرية التبعية قاصرة في عدم تطرقها لبعض الجوانب الأخرى المساهمة في عملية الهجرة كالجوانب الأمنية والطبيعية.

4- **نظرية الأمن المجتمعي** : ويعتبر الأمن المجتمعي من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني والموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل الهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة. [20]

المطلب الرابع : أنـــواع الهجـــرة

توجد العديد من التصنيفات لظاهرة الهجرة ونذكر من بين هذه التصنيفات :

1- على حسب المكان الذي ينتقل إليه الفرد :

- **داخلية** : هي هجرة سكان من منطقة معينة إلى مكان آخـــر في نفس الدولة مثل

[19] **فايزة بركان**، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مرجع سابق ذكره، ص 11.
[20] **خالد بومنجل** , النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية , مرجع سبق ذكره

- الهجرة من الريف إلى الحضر. [21]
- **خارجية** : هي أن يغادر الفرد وطنه ليستقر في وطن أجنبي لسبب أو لآخر. [22]

2- من حيث استمراريتها وديمومتها :

- **دائمة** : يهاجر الأفراد والجماعات إلى الدولة دون عودة ومن ثم هو النوع الأكثـــر خطورة.
- **مؤقتة** : يهـــــاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة بشكل مؤقت لأغراض تحصيل العلم وتحسين الأوضاع المعيشية أو لأسباب سياسية لكن في النهاية يعودون إلى الوطن الأصلي. [23]

3- حسب عامل إرادة الفرد :

- **اختيارية** : وهي تلك التي تحدث بانتقال الأفراد أو الجماعات وفقا لرغبتهم في تغيير مكان العيش بغرض الاستقرار في مكان آخر داخليا أو خارجيا. [24]
- **قسرية أو إجبارية** : وهي تلك التي تحدث بانتقال الأفراد أو الجماعات وفقا لمجموعة من الظروف و الأحداث التي تجبرهم على تغيير مكان العيش بغرض الاستقرار في مكان آخر داخليا أو خارجيا. [25]

المبحث الثاني : أسباب الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل أفضل يجب في البداية فهم أسبابها وهذا لوجود عدة عوامل تدفع بالمهاجر إلى مغادرة بلده الأصلي، إضافة إلى وجود حوافز على مستوى دول المهجر، ويمكن حوصلة هذه الأسباب فيما يلي :

---

[21] **حسين بلحسين**، ظاهرة الهجرة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو ، 2003 ، ص 12

[22] **رؤوف قمني**، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 24

[23] **نفس المرجع** ، ص 24.

[24] **أنواع الهجرة**,
https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/?fbclid=IwAR1GgqaFQJXrnh8W1Z7K-GpotgPDIZfZydG-xUxiTgs-Ke_ciQLHLlIUdQI
تاريخ التصفح 13-08-2020 على الساعة 17:00

[25] **نفس المرجع**.

المطلب الأول : أسباب سياسية

تعد الأسباب السياسية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تزايد ظاهرة الهجرة، وتبرز الأسباب كالآتي :

- طبيعة الأنظمة السياسية في دول المصدر والتي تعتبر في أغلبها أنظمة ديكتاتورية استبدادية ، "والتي تقوم بالتضييق على مساحات الحريات السياسية وحرية التعبير أو ما يسمى بالتغييب السياسي". [26]
- غياب الإستقرار السياسي على مستوى بعض الدول وهو ما يؤدي غالباً إلى مغادرة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين ، وبالتالي تعزز مظاهرة الفقر والبطالة مما يكون سبباً مباشراً للتفكير في الهجرة. [27]
- وجود أنظمة ديمقراطية ومستقرة سياسياً تحترم الحريات على مستوى دول المهجـــر خصوصاً الدول الغربية ساهم في اعتقاد الشباب المهاجر بأن هذه الأراضي هي الفردوس الموعود.

المطلب الثاني : أسباب اقتصادية

من بين الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية هو الجانب الاقتصادي والذي ينم على تباين بين دول العالم فهناك دول العالم الثالث والتي يعاني أفراد المجتمع فيها من غياب التنمية " وكذلك تدني المستوى المعيشي، وضعف القدرة الشرائية وتدني الخدمات المقدمة للمواطن، [28] وانخفاض مستويات الأجور وقلة فرص العمل إضافة إلى سيطرة الدول الكبرى على اقتصادات هذه الدول.

ويعد مظهر الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في دول الشمال أكثر ما يغري صاحب فكرة الهجرة إلى الغرب والذي يعتبر هذه الدول هي الوجه الوحيد للخلاص من حالة البؤس الذي يعيشه. [29]

---

[26] **باسم سامي الشجلاوي**، الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا أسباب وآثار ، تاريخ التصفح 2020/03/02 الساعة 20:25 https://democraticac.de/?p=60447

[27] **رؤوف قمني**، مرجع سبق ذكره، ص 73

[28] **رؤوف قمني**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[29] **نفس المرجع**، ص 62 -63

المطلب الثالث : أسباب أمنية

لا يمكن حصر أسباب الهجرة غير الشرعية في الأسباب الاقتصادية والسياسية فقط، فالأمن يلعب تقريباً الدور نفسه ، فتلك المناطق التي تشهد حروباً وصراعات ونزاعات قبلية تحدث فيها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان مما يدفع بسكان تلك المناطق إلى الهرب والهجرة وطلب اللجوء، [30] فوجود الاضطرابات الأمنية للمدنيين عبر ارتكاب جرائم ضدهم فلهذا تصبح الهجرة بكل أنواعها السبيل الوحيد أمام هؤلاء للنجاة بأنفسهم.

المطلب الرابع: أسباب أخرى

إضافة إلى الأسباب الأمنية والسياسية والاقتصادية هناك العديد من العوامل التي تتحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويمكن إجمالها فيما يلي :

- **أسباب اجتماعية** : ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطاً طرديـــاً فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية سلبية، فالأفراد يتطلعون للهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثاً عن الوجاهة المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر. [31]

- **أسباب طبيعية** : إن الظروف الطبيعية القاسية من جفاف وزلازل وفيضانات وغيرها تعتبر عوامل مهمة في رحيل الأفراد من مناطقهم إلى مناطق أخرى تتوفر فيها سبل العيش وعلى سبيل المثال نذكر إثيوبيا والسودان والصومال. [32]

- **أسباب دينية** : يتعرض الإنسان في الكثير من الأحيان إلى الاضطهاد بسبب معتقده فيضطر إلى الهجرة دفاعاً عن دينه ومعتقده كما حدث مع الرسول صلى الله عليه وسلم. [33]

---

[30] **آسية بن بوعزيز**، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم القانونية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018/2017، ص 53

[31] **حمدي شعبان**، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، ص 6. 7.

[32] **حسين بلحسين**، ظاهرة الهجرة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو ، 2003 ، ص 109.

[33] **نفس المرجع**، ص 9.

وقال الله تعالى والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون). [34]

وكذلك ما يحدث لمسلمي الإيغور في الصين، والروهينغا في ميانمار والذين يتعرضون إلى حملة عنف ممنهجة تدفعهم إلى اتخاذ سبيل الهجرة إلى دول أخرى بهدف حماية أنفسهم وعائلاتهم.

المبحث الثالث: أساليب الهجرة غير الشرعية ومنافذ العبور

تأخذ الهجرة غير الشرعية طرقاً مختلفة وأساليب متعددة خاصة بعد التدابير الأمنية التي اتخذتها كل دول العالم للحد من هذه الظاهرة[35]، لكن هذه الإجراءات دفعت بالمهاجرين إلى ابتكار أساليب ومنافذ جديدة بهدف الوصول إلى دول المقصد.

المطلب الأول: الهجرة عن طريق جماعات التهريب المنظمة

إن الهجرة غير الشرعية ما كانت لتكون بهذا الكم الهائل لولا أشراف جماعات منظمة عليها خصوصاً تلك الجماعات التي تتاجر بالبشر والجماعات الإرهابية وعصابات المخدرات، جماعات التهريب تسعى للحصول على أموال من خلال استغلال الراغبين بالهجرة فتقبض منهم أموالاً طائلة لقاء رحلات سرية تغييب فيها أدنى شروط الأمن والسلامة، خاصة وأن في أغلب الحالات يتم فيها استعمال وسائل نقل – القوارب – قديمة ويحمل عليها بأوزان أكثر من طاقتها الاستيعابية، [36] وعليه فإن أي حديث حول محاربة الهجرة غير الشرعية، لا بد أن يكون انطلاقاً من القضاء على جماعات التهريب فهي المغذي الأول لهذه الظاهرة.

المطلب الثاني : الهجرة عن طريق التحايل الاجتماعي

طورت دول العالم أساليب جديدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية لكن هذا التطور لم يكن فقط من جانب الدول بل حتى المهاجرين طوروا أساليب جديدة ولعل من أبرز هذه

---

[34] **الاية 41 من سورة النحل**

[35] **رؤوف قمني**، ص 50.

[36] **نفس المرجع**، ص 51.

الأساليب نجد الأسلوب الاجتماعي وما يعرف بالتحايل الاجتماعي وهو الزواج من أجنبيات بهدف الحصول على وثائق وشرعية قانونية للولوج إلى مختلف الدول خصوصاً الدول الأوروبية.

ظهرت عملية الإقبال على الزواج من أجنبيات عندما بدأت المفاوضات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية لانضمام الأخيرة إليها، فنشطت محاولات للهجرة غير المشروعة إلى دول أوروبا الشرقية بهدف الزواج من مواطنات هذه الدول واكتساب الشرعية القانونية. [37]

المطلب الثالث : منافذ العبور

قد يتخذ المهاجر غير الشرعي عدة سبل ومنافذ الوصول إلى هدفه المنشود، [38] فالبعض يختار المسلك البري والآخر يتجه إلى المنفذ البحري وقلة آخرون يلجؤون إلى الطرق الجوية.

1- الطرق البرية : تعتبر المسالك البرية من أكثر المسالك استخدام من قبل المهـــاجرين غير الشرعيين بعد المسالك البحرية، [39] وأبرز هذه المسالك نجد الصحراء الكبرى باتجاه دور العبور كالجزائر وليبيا وأيضاً الحدود السورية باتجاه تركيا وكذلك الحدود المكسيكية الأمريكية. فلا تحتاج المسالك البرية إلى عتاد كبير بل يمكن للمهاجر عبورها هامشياً على الأقدام.

2- الطرق البحرية : تتميز المسطحات المائية بصعوبة تغطيتها ومراقبتها أمنياً، من طرف الدول فلهذا يلجأ إليها المهاجرين غير الشرعيين كأبرز منفذ للقيام برحلات غير قانونية.

ويعد البحر الأبيض المتوسط أكثر منفذ بحري يتم استخدامه بهدف الهجرة غير الشرعية نحو الضفاف الأوروبية وهذه الأخيرة تعتبر أبرز مقصد للمهاجرين.

---

[37] **احمد عبد العزيز الأصفر**، الهجرة غير المشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة، الهجرة غير الشرعية,جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض,2010, ص 33.

[38] **آسيا بن بوعزيز**، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[39] **نفس المرجع**، ص 45.

3- الطرق الجوية : الهجرة السرية عبر الحدود الجوية بالمطـــارات قليلة جداً إن لم تكن منعدمة حيث أن الحل الوحيد أمام المهاجر هو تزوير الوثائق، [40] إلا أن المهاجرين قد يستغلون الثغرات الأمنية وضعف الإجراءات خصوصاً ببعض المطارات في دول العالم الثالث والتي لا تتوفر على أجهزة متطورة تكشف الوثائق المزورة أو الاستعانة بأحد الموظفين في المطار.

المبحث الرابع : الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية معقدة، تؤثر وتتأثر بحياة الأفراد، فهي تنشأ منهم لتستفحل فيهم، كما تكتنفها أبعاد متعددة، تؤدي إلى أضرار وآثار بالغة الخطورة، [41] على الأفراد وكذلك الدول ولتشمل العديد من المستويات.

المطلب الأول : الآثار على المستوى السياسي

يعد الجانب السياسي أحد أبرز المتأثرين من ظاهرة الهجرة غير الشرعية خصوصاً ذلك الأثر السلبي والمتمثل في:

- احتمالية الصراع الدبلوماسي بين الدول مثل ذلك الذي وقع بين المغرب واسبـــانيا، هذه الأخيرة اتهمت المغرب بالضلوع في تسهيل مهمة المهاجرين غير الشرعيين ونتج عن هذا الصراع سحب السفير المغربي بإسبانيا. [42]
- استغلال ملف الهجرة غير الشرعية في العمليات الانتخابية من طرف اليميـــن المتطرف بهذه الوصول إلى السلطة.
- جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمـــال نشـــأة المساومات السياسية. [43]

---

[40] **رؤوف قمني**، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص58.

[41] **محمد غربي**، سفيان فوكة، مشري مرسي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة .

[42] **رؤوف قمني** ، ص 98 –99 .

[43] **نفس المرجع**، ص 101.

المطلب الثاني : الآثار على المستوى الأمني

يعتبر الهاجس الأمني أكبر تحدي أمام حكومات الدول، إلا أن هذا الخوف يتضاعف لدى الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لما لهذا الأخير من علاقة مباشرة بالأمن القومي للدول.

وتبرز مخاوف هذه الدول فيما يلي:

- وجود أشخاص على اقليم الدولة لا تعلم عنهم شيئاً وقد يتطوعون في العمل لحساب جهات خارجية تضر بأمن الدولة، أو يتم استخدامهم للعمل في شبكات الدعارة واستغلالهم في الجرائم المنظمة. [44]
- المساعدة في تهريب الأسلحة والمتفجرات للدول لزعزعة أمنها واستقرارها، [45] خصوصاً الدول التي تربطها حدود مع دول تعاني اضطرابات أمنية كالحدود الجزائرية الليبية والتي تعتبر من أهم المنافذ التي تستخدم لهذا الغرض.
- زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور خلايا إرهابية، [46] وهذا ما دفع ببعض الدول إلى استخدام القوة الزائدة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثالث: الآثار على المستوى الاقتصادي

بالرغم من أن معظم المهاجرين غير الشرعيين هم من الشباب ويمكن للدول استغلالهم كيد عاملة، إلا أن وصول آلاف منهم قد يشكل عديد المشاكل الاقتصادية، ونذكر من هذه المشاكل:

- مشكلة البطالة لدى أفراد الدولة المستقبلة للمهاجرين إذا تعتبر اليد العاملة المهاجرة أقل تكلفة من حيث الأجور فيستخدم المهاجرين في معظم الأعمال والمشاريع داخل الدولة من قبل أصحاب رؤوس الأموال.

---

[44] **حسن حسن الإمام سيد الأهل** ، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، مرجع سبق ذكره، ص58.

[45] **رؤوف قمني** ، ص 100

[46] **نفس المرجع**، ص 100

- هجرة الأدمغة ممـــا ينعكس سلباً على دول المصدر فتخسر عقولاً كـــان يمكن أن تساهم في تطوير اقتصاديات بلدانها بدل اختيار الهجرة بحثاً عن من يعتني بها ويسمح لها بإبراز مواهبها.
- التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية تؤدي إلى عدم استقرار في ميزان المدفوعات للدول المصدرة للهجرة مما يؤدي بالسلب على سعر الصرف الأجنبي مما يصاحبه ارتفاع في أسعار السلع الأساسية. [47]

المطلب الرابع : الآثار على المستوى الإجتماعي

يثير المهاجرون هموماً اجتماعية تحمل في طياتها تهديداً بتفويض شعبية وقوة دولة الأمة والتي تظل في الوقت الحالي الوحدة المسيطرة للتنظيم الإجتمـــــاعي عبر العـــــالم، [48] فالمهاجرين خصوصاً الغير شرعيين قد يغيرون في التركيبة السكانية للدولة المستقبلة لهم من خلال ما يسمى بالزواج الأبيض.

وكذلك معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له مما يقودهم إلى سلوك طرق الجريمة والانحراف. [49]

والآثار السلبية لا تقتصر فقط على الدول بل أيضاً على المهاجر الغير شرعي في حد ذاته إذ ينتج عنها" تفكيك أسري فالمهاجر قد يترك خلفه أسرته وأولاده فيحدث خلال على مستوى استقرار روابطه الاجتماعية وانتمائه الإنساني". [50]

---

[47] **حسن حسن الإمام سيد الأهل**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[48] **برايان وايت– ريتشاد لينل– مايكل سميث**، قضايا في السياسة العالمية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،دبي ،ط 1،2004 ص 239.

[49] **رؤوف قمني**، مرجع سابق، ص 105.

[50] **رابح طيبي** ، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم علوم الإعلام و الإتصال ، جامعة الجزائر ، 2009، ص 58.

خلاصة الفصل

أخيراً ومما سبق نستخلص بأن الهجرة تعني الانتقال من مكان إلى مكان آخر جديد مع نية البقاء لفترة طويلة، وهي ظاهرة اجتماعية عالمية قديمة قدم التاريخ، ساهمت العوامل الطبيعية والبيئية والأمنية في انتشارها.

توجد صورتان للهجرة إحداهما قانونية وتعني التزام المهاجر بالإجراءات والقوانين التي تنظم عملية رحلته، وهناك صورة غير شرعية والتي تعني لجوء المهاجر إلى الطرق والمنافذ الغير قانونية للوصل إلى مقصده.

ظهرت العديد من المفاهيم التي حاولت إيجاد تعريف موحد لظاهرة الهجرة غير الشرعية لكنها اصطدمت بوجود تداخل وتشابك في الرؤى وجوانب التفسير

لقد حاول العديد من المنظرين ايجاد تفسير علمي نظري لهذه الظاهرة فدرسها هؤلاء من عدة زوايا مبرزين في ذلك العوامل التي أدت إلى تفاقم الهجرة غير الشرعية.

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى المخاطرة بحياتهم لتحقيق حلم الهجرة، ومن بين تلك الأسباب نجد بعضها متعلق بدول الوصول كمظاهر الرفاهية والنمو الاقتصادي والاهتمام بالعقول النابغة (هجرة الأدمغة) والعوامل الطاردة من دول المصدر لعدم وجود الاستقرار السياسي والأمني والاضطهاد والبطالة والفقر، وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بنفسية الفرد المهاجر.

يلجأ المهاجرون إلى إتباع أساليب لا تخلو من الخطورة كالتعاقد مع جماعات التهريب المنظمة والتحايل الإجتماعي، وعبور المنافذ البحرية والبرية وكذلك الجوية وكل هذا بهدف تحقيق حلم الوصول إلى الفردوس الموعود.

يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدة آثار سلبية تمس مختلف الجوانب المتعلقة بالفرد المهاجر وأسرته ومجتمعه وأيضا دولته والدولة التي يقصدها.

الفصـــل الثاني

سيـاســـات الإتحـــاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيـد :

الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديداً على كل دول العالم ولهذا تسعى الحكومات إلى مواجهتها من خلال استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية.

تعد دول الإتحاد الأوروبي أبرز المتضررين من هذه الظاهرة فأتبعت دوله سياسات مختلفة أمنية وأخرى تعاونية مع دول الجوار وخصوصاً دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ومع ظهور ما يعرف بالربيع العربي وانتشار الفوضى واللأمن تزايدت تدفقات المهاجرين على الدول الأوروبية مما جعل من سياساتها القديمة لا تتماشى وهذا التحدي الراهن.

فوضعت دول الإتحاد استراتيجيات جديدة كالمقاربة التنموية لدول المصدر، وعدلت من سياساتها الأمنية الداخلية والإقليمية وأحدثت شراكات ثنائية وجماعية وهذا بهدف الحد من هذه الظاهرة.

المبحث الأول : سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011

ان دراسة سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه موضوع الهجرة غير الشرعية بين 2011 و2019 يحتم علينا بالضرورة دراسة هذه السياسات قبل 2011 بغية معرفة واقع التعامل الأوروبي مع ملف الهجرة غير الشرعية قبل موجة الربيع العربي.

المطلب الأول : الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011

يعد التعامل الأمني هو القاعدة الأساسية في تعامل دول الإتحاد الأوروبي مع ملف الهجرة غير الشرعية،" خصوصاً بعد احداث 11 سبتمبر 2011 والتي أثرت على الأمن الأوروبي بطريقة مباشرة وذلك خوفاً من تسلل جماعات ارهابية ضمن قوافل المهاجرين". [1]

وفي هذا السياق أسست دول الإتحاد الأوروبي ما يعرف بالفرونتكس frontex أو الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود " تأسست عام 2004 لمساعدة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول المرتبطة بمنطقة شنغن على حماية الحدود الخارجية للمساحة الحرة للاتحاد الأوروبي". [2]

وقامت دول الإتحاد بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين قبل ترحيلهم إلى بلدانهم الاصلية. [3]

---

[1] **واثق عبد الكريم حمود**، جامعة تكريت– كلية الصيدلة، موقف الإتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، ص 369.

[2] https://frontex.europa.eu/partners/non-eu-countries/eu4bordersecurity/introduction/ تاريخ التصفح 30/ مارس/2020 الساعة 03:05

[3] **أسامة عبد الرحمان أبويكر**، استراتيجيات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا استراتيجيات الإتحاد الأوروبي
https://roayahnews.com/articles/2019/06/30/10290/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7 تاريخ التصفح 30/مارس/2020 الساعة 03:51

المطلب الثاني : الآليات السياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011

رغم أن السمة البارزة في التعامل الأوروبي مع ملف الهجرة غير الشرعية كان أمنياً إلا أن الدول الأوروبية لم تتخلى عن الحلول السياسية، وبرزت هذه الحلول من خلال عدة مؤتمرات ومعاهدات عقدتها دول الإتحاد الأوروبية فيما بينها ومع شركائها الإقليميين.

ويمكن أن نجمل هذه الآليات فيما يلي :

- اصدار المجلس الأوروبي ما يسمى بالورقة الخضراء في 11 من شهر ينـــاير 2005 والتي تتضمن الخطوط العامة لسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة. [4]
- انعقاد مؤتمر باريس عام 2008 واعتماد اتفاقية الإتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء لتنظيم تدفق الهجرة على ضوء الحاجة للأيدي العاملة في دول الإتحاد واعتماد برنامج للتعاون بين 2009 و 2011 في تنظيم الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير الشرعية. [5]

أما فيما يخص الاتفاقيات مع الشركاء الإقليميين فنجد معظمها مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ونذكر منها :

- الشراكة الأورو متوسطية والمسماة أيضاً مسار برشلونة 1995. [6]
- بيان الرباط أو الملتقى الحكومي الأوروافريقي المنعقد بالربـــاط سنة 2006 واتفق فيه على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة المشكلة مع احترام حقوق المهـــاجرين واللاجئيـــن. [7]

---

[4] **واثق عبد الكريم حمود**، مرجع سبق ذكره، ص 371.

[5] **نفس المرجع**، ص 371 – ص 372.

[6] http://www.reseau-euromed.org/ar/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84/
تاريخ التصفح 2020/05/05 الساعة 4:15.

[7] رؤوف قمني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 235.

المطلب الثالث : أنظمة المراقبة الافتراضية لمواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011

تبنت دول الإتحاد الأوروبي مع منتصف التسعينات استراتيجية أطلقت عليها ما يعرف بـ " إضفاء الطابع الخارجي" على مراقبة الحدود والهجرة وكان الهدف منها تصدير أدوات تقنية لمراقبة الهجرة وتأليف مجموعة من الأحكام لتسهيل إعادة المهاجرين إلى الدول غير الأعضاء في الإتحاد [8]، وتتمثل هذه الأنظمة الافتراضية فيما يلي:

1- نظام شنغن للمعلومات (qnengen information system / SIS) :

هو نظام مشاركة المعلومات الأكثر استخداماً والأكثر أهمية لأمن الحدود وإدارتها في أوروبا ويسمح للسلطات الأمنية بدخول وعرض تنبيهات على الأشخاص والأشياء، ولا يحتوي على تنبيهات شخص معين بل يحتوي أيضاً على تعليمات للسلطات حول ما يجب فعله عند العثور على الشخص محل البحث. [9]

2- النظام المتكامل للمراقبة الخارجية (SIVE) :

من أكبر أنظمة المراقبة الأوروبية التي تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين وتم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999. [10]

3- نظام معلومات التأشيرة (VIS)

وهو نظام يهدف إلى تسجيل المعلومات البيو مترية لطالبي التأشيرة، وذلك بهدف تسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء مع امكانية تحديث البيانات والتشاور بين الدول إلكترونيـــــاً. [11]

---

[8] **مساهل عبد الرحمان**، سياسات إدارة الهجرة الدولية: نظرة عامة على جهود المنظمات الدولية وسياسة دول الإستقبال، مجلة رؤى الإستراتيجية، المجلد 14، العدد (18) 2018، ص 38.

[9] **الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي** https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen-information-system_en
تاريخ التصفح 2020/05/05 على الساعة 06:15.

[10] **أسامة نواردي**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص51

[11] **مساهل عبد الرحمان**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثاني : السياسات الأوروبية الداخلية اتجاه الهجرة غير الشرعية

بعد موجة الربيع العربي التي مست عددا من البلدان العربية وساهمت في ارتفاع أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وجدت دول الإتحاد الأوروبي نفسها أمام حتمية التعديل من سياساتها أو تبني سياسات مشتركة جديدة.

وفي نفس السياق اتخذت دول الإتحاد الأوروبي تدابير وطنية خاصة بها تتماشى وحجم التهديد الذي تشكله هذه الظاهرة.

المطلب الأول: التعامل القانوني اتجاه ملف الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من الأطر القانونية التي حاولت دول الإتحاد الأوروبي من خلالها تنظيم ملف الهجرة غير الشرعية.

تبنى الإتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة عرفت باسم اقتراب الإتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة " GAMM "
THE NEW GLOBAL APPROACH TO MIGRATION AND MOBILITY

وهو يهدف إلى تحقيق طموحات " استراتيجية أوروبا 2020" بزيادة معدلات الهجرة إلى أوروبا بالتعويض التغيير الديمغرافي ويهدف أيضاً إلى التعامل مع الدول الأكثر تصديراً للمهاجرين غير الشرعيين على آلية للحد من هذه الظاهرة. [12]

ويرتكز " GAMM " على أِربع دعامات [13] هي :

- تنظيم وتسهيل الهجرة.

---

[12] محمد مطاوع، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D9%83/
تاريخ التصفح 2020/05/06 على الساعة 04:45.

[13] نفس المرجع .

- تقوية نظام فروتكس.
- تطوير سياسات أكثر كفاءة في التعامل مع طلبات اللجوء.
- مساعدة المهاجرين الشرعيين في العيش حياة أفضل لتحقيق إضافة اقتصادية حقيقيــة للدول الأوروبية.

وقامت أيضا دول الإتحاد الأوروبي بتعديل اتفاقية دبلن سنة 2013 وأطلقت عليها معاهدة دبلن 3.

واقترح البرلمان الأوروبي في أكتوبر 2017 تخفيف العبء الذي تتحمله بعض البلدان الأوروبية جراء أزمة المهاجرين وذلك من خلال وضع بند جديد في اتفاقية دبلن ينص على إنشاء نظام حصص ثابتة لإستقبال طلبات اللجوء. [14]

وفي ماي 2018 دعا رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود بونكر إلى الإسراع في تعديل بنود اتفاقية دبلن بهدف إرغام المهاجرين على البقاء في بلدان الوصول. [15]

إلا أن كل هذه التعديلات لم تلقى قبولاً واسعاً من دول الإتحاد، فقد تساءل وزير خارجية اليونان ايفانجليوس فينيزيلوس بشكل استنكاري " لماذا دولة تعدادها 10 مليون نسمة عليها التعامل وحدها مع مليون ونصف مليون لاجيء". [16]

ومن جهتها أبدت ألمانيا قلقها من هذه التعديلات ورأت بأنها ستضطر للتعامل مع الآلف من حالات اللجوء على أرضها .

---

[14] **المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الإستخبارات ألمانيا هولندا**، هل يبقى الإتحاد الأوروبي متماسكا؟.... إتفاقية دبلن https://www.europarabct.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84/ تاريخ التصفح 2020/05/05 الساعة 03:35

[15] **نفس المرجع**.

[16] **محمد مطاوع**، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : المقاربة الأمنية اتجاه ملف الهجرة غير الشرعية

رغم تبني دول الإتحاد الأوروبي لإستراتيجيات تتماشى ومبادئ الإتحاد التي تعلي من قيم وحقوق الإنسان إلا أن الحلول الأمنية لم تغب في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية. فرفعت دول الإتحاد من ميزانية فرونتكس من 88 مليون يورو عام 2011 إلى 97 مليون يورو عام 2014، [17] ولتصل إلى حدود 1.6 مليار يورو عام 2021.

وتبلغ حالياً الميزانية السنوية للفرونتكس بحوالي 450 مليون يورو وتوظف 800 شخص. [18]

وقامت الوكالة ايضاً بإنشاء فيلق حرس الحدود والسواحل الأوروبي وهو أول قوة أوروبية بزي نظامي. [19]

وفي 10 اكتوبر 2013 وافق نواب البرلمان الأوروبي على القواعد المشغلة لنظام مراقبة الحدود الأوروبية (اليوروسور THE Eurosur) بما يسمح للأعضاء بأن تتشارك في الصور والبيانات عن التطورات على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي. [20]

إلا أن هذه الإجراءات الأوروبية وجدت معارضة داخلية من بعض دول الإتحاد خصوصاً إيطاليا واسبانيا واليونان والتي رأت من توسيع نفوذ فرونتكس قد يهدد من سيادتها على أراضيها، وكذلك شكك بعض المراقبين في النوايا الأوروبية من نظام يوروسور، فالهدف الأوروبي حسبهم هو الحد من تدفقات المهاجرين وليس حماية المهاجرين واللاجئين من الموت.

---

[17] **رمزي محمود ومحمد رمزي المحلي**، مافيا اقتصد الظل وبنوك أوف شور، دار التعليم الجامعي، شادي عبد السلام–برج الصديق ميامي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 61.

[18] **الموقع الرسمي لوكالة فرونتكس** https://frontex.europa.eu/partners/non-eu-countries/eu4bordersecurity/introduction/
تم التصفح بتاريخ 2020/05/06 على الساعة 03:56

[19] **نفس المرجع السابق** .

[20] **محمد مطاوع**، الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث : السيـــاسات الوطنية لدول الإتحاد الأوروبي اتجــاه ملف الهجــرة غير الشرعي

لم تكتفي بعض دول الإتحاد الأوروبي بالسياسات المشتركة للاتحاد، بل انتهجت مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة بهدف تنظيم الجبهة الداخلية وتقويتها ومحاولة سد الفراغ والضعف الذي قد ينجم عن السياسات المشتركة.

أصدرت فرنسا في 10 سبتمبر2018 قانون جديد متعلق بالهجرة الخاصة واللجوء ويهدف هذا القانون إلى زيادة حالات وعمليات الطرد والترحيل من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين حق اللجوء والإدماج.

ومن أبرز مواد هذا القانون نجد رفع المدة القصوى للاحتجاز الإداري إلى 90 يوم بدلاً من 45 وإمكانية الاحتجاز من 16 إلى 24 ساعة للتأكد من قانونية إقامة المهاجر على الأراضي الفرنسية. [21]

أما إيطاليا أبرز المتضررين من ملف الهجرة غير الشرعية فقد أطلقت عملية " ماري نوستروم" في 2013 لضبط الحدود البحرية وهذا بعد غرق قاربين ووفاة قرابة 400 شخص، وقد مكثت هذه العملية من إعتراض 150 ألف شخص على مدار عام واحد. [22]

وبريطانيا بدورها قامت بعديد الإجراءات والتدابير وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنشاء صندوق بميزانية 15 مليون أورو في سبتمبر 2014 لضمان أمن مرفأ كاله.

---

[21] **شريف بيبي**، فرنسا:ماهي أبرز بنود قانون الهجرة و اللجوء الجديد ؟

https://www.infomigrants.net/ar/post/11165/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

تاريخ التصفح 2020/05/07 على الساعة 02:05

[22] **واثق عبد الرحمان محمود**، مرجع سبق ذكره، ص 365.

- مضاعفة القوات بموقع يورونتال بـ 200 مراقب مهمتهم مكافحة الشبكات الإجرامية والهجرة السرية. [23]
- اصدار قانون في 10 اكتوبر 2013 يضع قيود على المهاجرين كمنع المقيمين بطريقة غير شرعية من فتح حسابات بريدية واجبار ملاك العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم. [24]

وبالرغم من كل هذه الإجراءات ما زالت الدول الأوروبية تعاني من تدفق المهاجرين غير الشرعيين ولم تستطع هذه السياسات الوطنية الحد من هذه الظاهرة.

المبحث الثالث: السياسات الأوروبية الخارجية في ملف الهجرة غير الشرعية

لم تقتصر الإجراءات والسياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الأوروبي، بل راحت دول الإتحاد إلى إقامة شركات وعقد اتفاقيات ثنائية وجماعية مع الدول الإقليمية خصوصاً تلك الدول التي تعتبر دول عبور وانطلاق للمهاجرين.

وكذلك أجرت اتفاقات شراكة اقتصادية وتنموية مع هذه الدول وبهدف الحد من المشاكل الاقتصادية المسببة للهجرة.

المطلب الأول: الآليات السياسية في ملف الهجرة غير الشرعية

عقدت دول الإتحاد الأوروبي اتفاقيات عديدة مع الدول التي تعتبر منفذ للمهاجرين غير الشرعيين.

وتهدف هذه الاتفاقيات في مجملها إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية إعادة التوطين، وغالباً يصحب عملية الإعادة هذه مزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين. [25]

---

[23] **أسامة نوادري**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[24] **واثق عبد الرحمان محمود**، مرجع سبق ذكره، ص 364/363.

[25] **رؤوف قمني**، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 248.

وتمت العديد من هذه الاتفاقيات بصفة مشتركة بين دول الإتحاد الأوروبي، فيما اتجهت بعض الدول داخل الإتحاد إلى إجراء وعقد اتفاقيات ثنائية خاصة بها مع دول العبور والانطلاق.

يعد الاتفاق الذي وقعته دول الإتحاد الأوروبي مع تركيا في 18 مارس 2016 بهدف معالجة تدفق اللاجئين نحو أوروبا، [26] وهذا من خلال إعادة جمع اللاجئين الجدد في أوروبا إلى تركيا وتحسين ظروف اللاجئين في تركيا مع تقديم إعانات مالية قدرت بستة مليارات يورو سنة 2018، ومقابل كل لاجئ تم ترحيله إلى تركيا تتعهد بلدان الاتحاد الأوروبي في المقابل بإيواء لاجئ سوري مباشرة من تركيا، [27] اضافة إلى تسهيل انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية.

إلا أن هذا الاتفاق لم يحقق مراده فما زالت قوارب المهاجرين تصل إلى أوروبا، ومن جهته ما يزال الطرف التركي يهدد بإلغاء الاتفاقية إذا لم تلتزم دول الإتحاد بدفع المبلغ المتفق عليه والإبقاء بوعودها في الاتفاقية.

وفي عام 2014 عقدت في بروكسل قمة بين دول الإتحاد الأوروبي و80 من القادة الأفارقة، وتم الاتفاق على " تعاون فعال وتام " يقضي بمكافحة الهجرة غير الشرعية ونتج عن

---

[26] **مضامين الإتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين**

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/20/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86

تاريخ التصفح 2020/05/07 على الساعة 04:00

[27] **كرستين كنيب**، مصير إتفاقية اللجوء بين الإتحاد الأوروبي و تركيا مهدد من جديد

https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%87%D8%AF%D9%91%D9%8E%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/a-51834819

تاريخ التصفح 2020/05/07 على الساعة 04:14

هذه القمة تعاهد على خطة عمل حتى 2017 لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتفادي العواقب المأساوية وحماية حياة المهاجرين. [28]

أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية بين بعض دول الإتحاد والدول الأخرى نجد:

1- مذكرة التفاهم التي وقعت بتاريخ 02 فبراير 2017 بين إيطاليا وليبيا بشأن التعاون في مجالات التنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

وتقوم هذه المذكرة على إنشاء مراكز احتجاز في ليبيا ومراقبة الحدود الجنوبية في ليبيا بدعم مالي إيطالي.

وأكد وزير الخارجية دي مايو بأن الاتفاق فعال من وجهة نظر السلطات الإيطالية لأنه سمح بحفض عمليات وصول المهاجرين من 170 ألف في 2016 إلى 2200 خلال عامين فقط. [29]

وطالبت العديد من المنظمات من بينها منظمة أطباء بلا حدود السلطات الليبية بإلغاء الاتفاقية لأنها تسهم في استمرار تعرض المهاجرين واللاجئين للعنف والاستغلال والاعتقال التعسفي. [30]

---

[28] **واثق عبد الكريم حمودة**، موقف الإتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 372/ص373.

[29] **روما نحو تعديل إتفاقية الهجرة مع ليبيا**
https://al-akhbar.com/World/278665?fbclid=IwAR0iMhIuflPOxLNL5ORhKwDd3vg0PN2Eq69S5O7k3X01p_-QefCK-fjMnLo
تاريخ التصفح 2020/05/07 على الساعة 22:56.

[30] أطباء بلا حدود تدعو إلى إلغاء إتفاقية الهجرة بين ليبيا و إيطاليا, تاريخ التصفح 2020/05/07 على الساعة 23:05
https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7/?fbclid=IwAR1-Hxtbsw6pp_Ln677kZOGJO6t74_IMUDA96N5_qma-h3E36biCy2kkMrI

2- وفي ديسمبر 2014 وافق البرلمان الإسباني على ما يسمى " بقانون حماية المواطن " الذي يسمح بإعطاء ديناميكية جديدة لاتفاقية 1992 "مع المغرب وهذا من خلال الإسراع بإعادة مهاجري افريقيا وجنوب الصحراء الذين دخلوا اسبانيا عبر المغرب. [31]

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية في ملف الهجرة غير الشرعية

وفي محاولة منها للقضاء على الهجرة غير الشرعية لم تكتفي دول الإتحاد الأوروبي بتعزيز ترسانتها القانونية وعقد اتفاقيات مع الدول، بل اتجهت أيضاً إلى دعم مشاريعها الاقتصادية الموجهة لدول الجوار الأوروبي.

وتمثل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة التمويل الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبي، وتهدف من خلالها دول الإتحاد إلى تشجيع التعاون في السياسات ذات المصلحة المشتركة كمكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، [32] ودعم الإصلاحات الاقتصادية.

وخصصت دول الإتحاد برامج تمويلية بقيمة 288 مليون يورو بين 2011-2013 مخصصة لدول الجوار الجنوبية و348.57 مليون يورو لنفس الفترة مخصصة لدول الجوار الشرقية.

---

[31] **عبد الواحد أكمير, الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط**
https://caus.org.lb/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9%d9%81/
تاريخ التصفح 202/05/07 على الساعة 23:45

[32] **فريجة أحمد**، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الفكر ، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 202

قبل أن ترفع من الميزانية المخصصة لدول الجوار الجنوبية إلى 824 مليون يورو للفترة بين 2014–2020 و906 مليون يورو لدول الجوار الشرقية من نفس الفترة. [33]

وفي عام 2016 أعلن الإتحاد الأوروبي أنه سيقدم للحكومة السودانية مبلغ 155 مليون يورو لتمويل عدد من التدابير التي تهدف للحد من الهجرة غير الشرعية. [34]

المطلب الثالث: دعم الهجرة النظامية

إلى جانب الجهود السياسية والاقتصادية التي تبذلها دول الإتحاد الأوروبي لمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية، عزز الإتحاد من فكرة تسهيل ودعم سياسة الهجرة النظامية كحل آخر للقضاء على الهجرة غير الشرعية.

ففي مارس 2016 قدمت المفوضية الأوروبية مراجعة للتوجيه حول البطاقة الزرقاء لتحسين ودعم وتسهيل دخول وإقامة مواطني البلدان خارج الإتحاد الأوروبي من أصحاب المهارات العالية، [35] بهدف الاستفادة من مؤهلات مواطني البلدان خارج الإتحاد الأوروبي خصوصاً وما يتناسب ومتطلبات سوق العمل الأوروبية.

وكذلك إنشاء صندوق جديد للمؤسسات المبتدئة لتأمين وتعزيز حركة الأدمغة وسيدعم هذا الصندوق المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية بعد إقامتهم في دول الإتحـــاد الأوروبي. [36]

ويسعى دول الإتحاد إلى تبني هذه الإجراءات بهدف فتح آفاق جديدة تتوافق مع القيم والمبادئ الأوروبية التي تعلي من حقوق الإنسان الأساسية.

---

[33] **الموقع الرسمي للألية الأوروبية للجوار والشراكة** www.euneighbours.eu/ar

تاريخ التصفح 2020/05/08 على الساعة 02:00

[34] **منظمة العفو الدولية** , التصدي للأزمة العالمية للاجئين, من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها, 2016, ص53

[35] **المفوضية الأوروبية**، الممثلة العليا للإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، 18 تشرين الثاني 2015، ص 37.

[36] **نفس المرجع**، ص 17.

المبحث الرابع : تقييم سياسات الإتحاد الأوروبي في إطار ملف الهجرة غير الشرعية

حققت سياسات الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة العديد من النجاحات، إلا أنها ما زالت تواجه بعض التحديات والانعكاسات التي خلفها ملف الهجرة غير الشرعية على الداخل الأوروبي.

المطلب الأول : المكاسب التي حققتها السياسات الأوروبية في ملف الهجـــرة غير الشرعية

بفضل السياسات التي تبنتها دول الإتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة وتمكنها بالحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيث قامت منظمات أوروبية ودولية عام 2017 بمساعدة أكثر من 15 ألف مهاجر للعودة من ليبيا إلى أوروبا وفق برنامج الطوارئ الذي يموله الإتحاد الأوروبي.

وتراجع عدد المهاجرين الغير شرعيين إلى 150 ألف و114 مهاجر في سنة 2018 مقابل 204 آلاف و 750 خلال 2017 حسب تصريح رئيس وكالة حماية الحدود الأوروبية " فرونتكس". [37]

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه سياسات الإتحاد الأوروبي في ملف الهجـــرة غير الشرعية

تواجه سياسات الإتحاد الأوروبي تحديات كثيرة ساهمت في فشل البعض منها وفي عدم تحقيق أهدافها كاملة في البعض الآخر، ومن أبرز هذه التحديات نجد:

[37] فرونتكس: تراجع حاد في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون أوروبا تاريخ التصفح 08-052020 على الساعة 22:40 https://arabic.euronews.com/2019/02/20/frontex-immigrants-mn5

1- التحدي القانوني :

إن التحدي القانوني ليس في غياب القوانين ذات العلاقة بالموضوع وإنما هو حالة التماس بين موضع الهجرة غير الشرعية وباقي التهديدات الأخرى، وهو الأمر الذي جعل من أوروبا بين سندان حماية أمنها ومطرقة القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها. [38]

وكذلك في غياب قانون أوروبي جامع يلزم كل دول الإتحاد الأوروبي بتطبيق قوانين والتزامات الإتحاد، ومن هنا تلجأ كل دولة إلى وضع قوانين داخلية خاصة بها قد تتعارض مع قوانين الإتحاد.

2- التحدي الإنساني :

بعد مأساة جزيرة لامبيدوزا 2013 وغرق ما يقارب 400 شخص حاولت دول الإتحاد الأوروبي العمل على منع تكرار حدوث مأساة أخرى، إلا أنها لم تستطع الحد من حالات الغرق والوفيات في عرض البحر، ولم يتمكن الإتحاد من فرض سلطته على بعض دوله التي انتهجت سياسات عنف واتخذت تدابير واجراءات ردعية ضد المهاجرين كالمجر واليونان.

3- التحدي الاقتصادي :

يمثل التحدي الاقتصادي هو الآخر من أبرز المشاكل التي تواجه الإتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية فالمصاريف على هذا الملف بلغت أرقاماً قياسية لم تأتي أكلها.

ففي تقرير نشر في 17 مارس 2016 حول المصاريف الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة في بلدان الجوار أطلع المدققون على 23 مشروعاً تمثل قيمتها التعاقدية 89 مليون يورو من أصل 742 مليون يورو، وقد بينت أهم المعاينات التي قاموا بها عدداً من النقائص على مستوى المصاريف. [39]

---

[38] **نواردي أسامة**، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[39] **دائرة المحاسبات** : المصاريف الأوروبية في مجال الهجرة لم تأتي أكلها, تاريخ التصفح 2020/05/08 على الساعة 23:40

https://www.euneighbours.eu/ar/south-east/stay-informed/news/dayrt-almhasbat-almsaryf-alawrwbywt-fy-mjal-alhjrt-lm-tat-aklha

المطلب الثالث : انعكاسات ملف الهجرة غير الشرعية على الداخل الأوروبي

على خلفية تزايد تدفق المهاجرين وعدم تمكن حكومات دول الإتحاد الأوروبي من السيطرة على الوضع، برزت العديد من الخلافات والتغيرات على الساحة الأوروبية لعل أبرزهـــا :

1- تصدع العلاقات بين دول الإتحاد :

ظهرت خلافات عديدة بين دول الإتحاد الأوروبي وخصوصاً الخلاف بين باريس وروما، حيث بدأ الخلاف حين أتهم مايو نائب رئيس وزراء إيطاليا، فرنسا بترسيخ الفقر في إفريقيا والتسبب في تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة إلى أوروبا، [40] ووصل الخلاف إلى الحرب الكلامية واستدعاء السفراء.

وكذلك انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لعدة أسباب منها الأعباء المالية التي وصلت قرابة 4.131 مليار دولار سنوياً بسبب المهاجرين. [41]

ووصل الأمر إلى حد عقد النمسا ودول البلقان اجتماعا لمناقشة إجراءات تتعلق بمنع طالبي اللجوء من دخول أراضيها، مع استبعاد اليونان من الاجتماع في خطوة تحمل دلالات على الشرخ الواضح بين دول الاتحاد، فيما هددت أثينا بعرقلة عملية صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي إذا لم يتوصل إلى تحرك مشترك بشأن ازمة اللاجئين.

---

[40] بعد "تهجم غير مسبوق".. فرنسا تستدعي سفيرها في إيطاليا
https://www.skynewsarabia.com/world/1225460-%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%82-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7
تاريخ التصفح 2020/05/09 على الساعة 05:55

[41] **8** أسباب دفعت بريطانيا للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي
http://khaleej.online/3JdyW2
تاريخ التصفح 2020/05/09 على الساعة 06:05

2- صعود اليمين المتطرف :

نجحت قوى اليمين المتطرف من خلال خطاباتها الشعبوية و استغلال ملف المهاجرين في تحقيق تقدم ملموس في الانتخابات الأوروبية, وجاءت هذه الأخيرة بما لا تشتهي الحكومات اليسارية لدول الإتحاد الأوروبي حيث أفرزت انتخابات 2014 فوز حزب الجبهة الوطنية في فرنسا ب 25% من مقاعد البرلمان و فوز حزب البديل الألماني ب 7 مقاعد بعد عام واحد من ظهوره. [42]

و علاوة على ذلك شهدت دول أوروبية أخرى تصاعد اليمين المتطرف بشكل واضح، في انتخابات برلمان التكتل عام 2019, ففي أسبانيا جرت انتخابات عامة أولى في إبريل ، وثانية في نوفمبر، حصل فيها حزب "فوكس" اليميني المتطرف على 24 مقعدا في البرلمان المؤلف من 350 مقعدا خلال الانتخابات الأولى، و52 مقعدا في الثانية، ليصبح ثالث أكبر حزب في البلاد.[43]

---

[42] **شيرين حامد فهمي**، صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد شارلي أيبدو/ بين التفسير الثقافي والسياسي الإقتصادي، ص 2/ص3

[43] **اسية إبراهيم**, اليمين المتطرف في 2019,صعود يوجه السياسة الأوروبية (تقرير)
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%81%D9%8A-2019-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D9%91%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1688282?fbclid=IwAR3RoGhhcSaug0j7nsHoyxzxAbKACW3jNq9qpryYf_I5mmKZ0_mucjBJA تاريخ التصفح 18-08-2020 على الساعة 20:22

خلاصة الفصل

أخيراً ومما سبق نستنتج بأن السياسات الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية هي سياسات قديمة ارتكزت في معظمها على المقاربة الأمنية، إضافة إلى إجراءات سياسية كالاتفاقيات الثنائية والمشتركة.

بعد سنة 2011 وتزايد تدفق المهاجرين على دول الإتحاد الأوروبي بسبب الربيع العربي حاول الإتحاد الأوروبي التعديل من سياساته واجراءاته، فشدد من قبضته الأمنية لضبط حدوده خصوصاً البحرية وعدل من اتفاقياته مع دول الجوار، إضافة لتبنيه مقاربة اقتصادية تنموية بهدف دعم دول الانطلاق والعبور.

ولم تكتفي دول الإتحاد الأوروبي بالسياسة المشتركة بل دعمت وجددت من قوانينها الداخلية المنظمة للهجرة واللجوء، وحققت سياسات الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة مكاسب عديدة مكنتها من خفض عدد من المهاجرين، إلا أنها ما زالت تواجه العديد من العوائق الداخلية والخارجية.

كما أن لملف الهجرة الأثر البالغ على الداخل الأوروبي، فهدا الملف وضع حكومات الدول الأوروبية أمام رهانات مستقبلية عديدة، وقد يكون أحد أسباب التي قد تؤدي إلى تفكيك الإتحاد.

الخاتمـــــــة

الخـــاتـــمة :

من خلال ما تم التطرق إليه يتم التوصل إلى أن الهجرة هي ظاهرة اجتماعية قديمة، تعني انتقال مواطن من بلده الأصلي إلى دولة مستقبلة، وتتم وفق صورتان إحداهما قانونية وأخرى غير قانونية.

وهناك العديد من الأسباب التي تدفع بالفرد إلى مغادرة بلده بطريقة غير نظامية، متخذاً عدة أساليب لا تخلو من المخاطر وعبر منافذ مختلفة أبرزها المنفذ البحري.

وينتج عن الهجرة عدة آثار سلبية تمس الفرد المهاجر ومجتمعه وكذلك دولته والدولة التي تستقبله.

عانت دول الإتحاد الأوروبي كغيرها من دول العالم من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وحاولت القضاء عليها منذ سنوات عديدة مستخدمة عدة أساليب خصوصاً الأسلوب الأمني.

ومع توالي السنوات وبسبب موجة الربيع العربي ازدادت حدة توافد المهاجرين على دول الإتحاد الأوروبي ما دفع بدوله اعتماد أساليب جديدة وسياسات مختلفة أمنية، سياسية واقتصادية، ساهمت بعضها في تقليل عديد المهاجرين بينما البعض الآخر من السياسات لم تأتي بثمار نجاحها.

مما سبق وبهدف الوقوف على أبرز نقاط الضعف والنقص في سياسات الإتحاد الأوروبي خلصنا إلى الاقتراحات التالية :

1- وضع منظومة قانونية متكاملة وسياسة تنظيمية شاملة بين دول الإتحاد الأوروبي وإلزام كل دول الإتحاد بتطبيقها، وتعريض الدولة المخالفة للعقوبات والتي يمكن أن تصل إلى الطرد من الإتحاد.

2- تحمل أعباء ملف الهجرة مناصفة بين دول الإتحاد الأوروبي، وعدم ترك دول تعـــاني

بمفردها.

3- وجود إرادة سياسية حقيقية لدى دول الإتحاد تقضي بضرورة القضاء النهائي على الهجرة غير الشرعية.

4- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في السياسات التي تتبناها دول الإتحاد بخصـوص هذا الملف.

5- فرض عقوبات قاسية على جماعات التهريب والإتجار بالبشر داخل حدود الإتحـــــاد الأوروبي وخارجه.

6- التخلي عن دعم الديكتاتوريات والسماح للشعوب بتقرير مصيرها، فالأنظمة الديكتاتورية أحد أبرز العوامل التي تدفع إلى الهجرة.

7- خلق شراكة شـــاملة واستثمار حقيقي في الدول الفقيرة وتوجيـــه الدعم الاقتصـــادي لمستحقيه في هذه الدول.

8- تكثيف الحملات الإعلامية بهدف التعريف والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

9- تسهيل الإجراءات القانونية ودعم الهجرة النظامية.

10- الحماية الحقيقة للمهاجرين من الاعتـــداءات خصوصـــاً من أولئك الأفـــراد والجماعات المتطرفة داخل دول الإتحاد الأوروبي.

الملاحـــق

الملاحـــق :

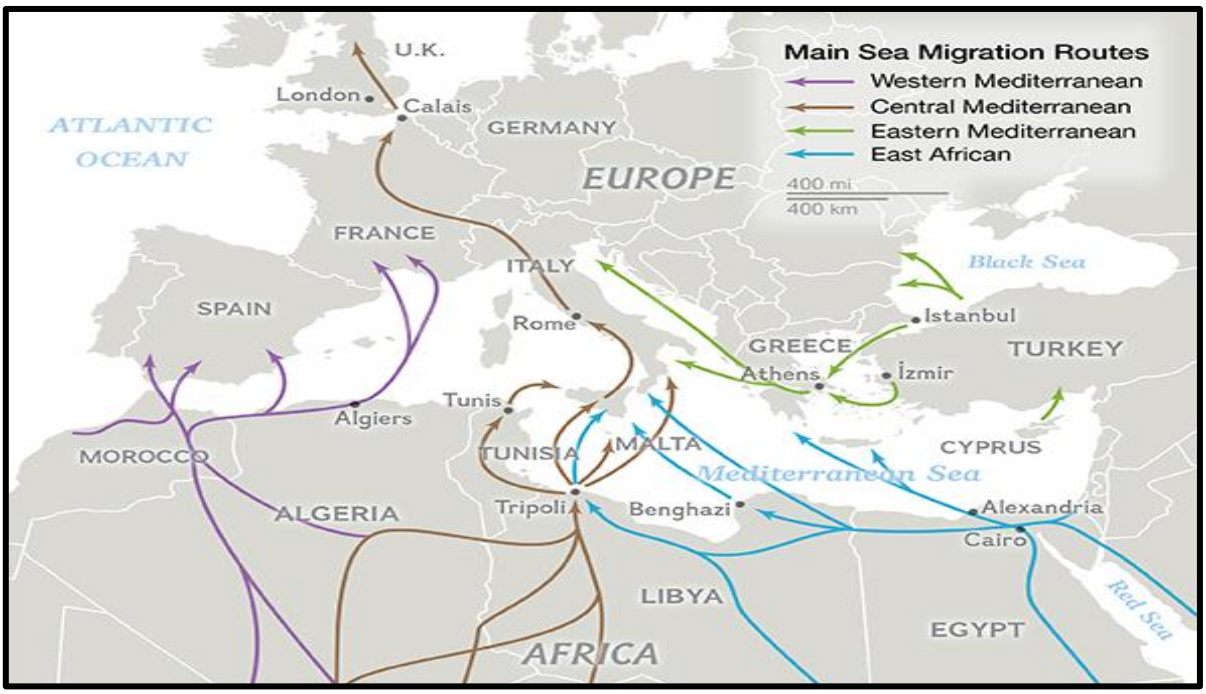

الملحق 1 – صورة توضح طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

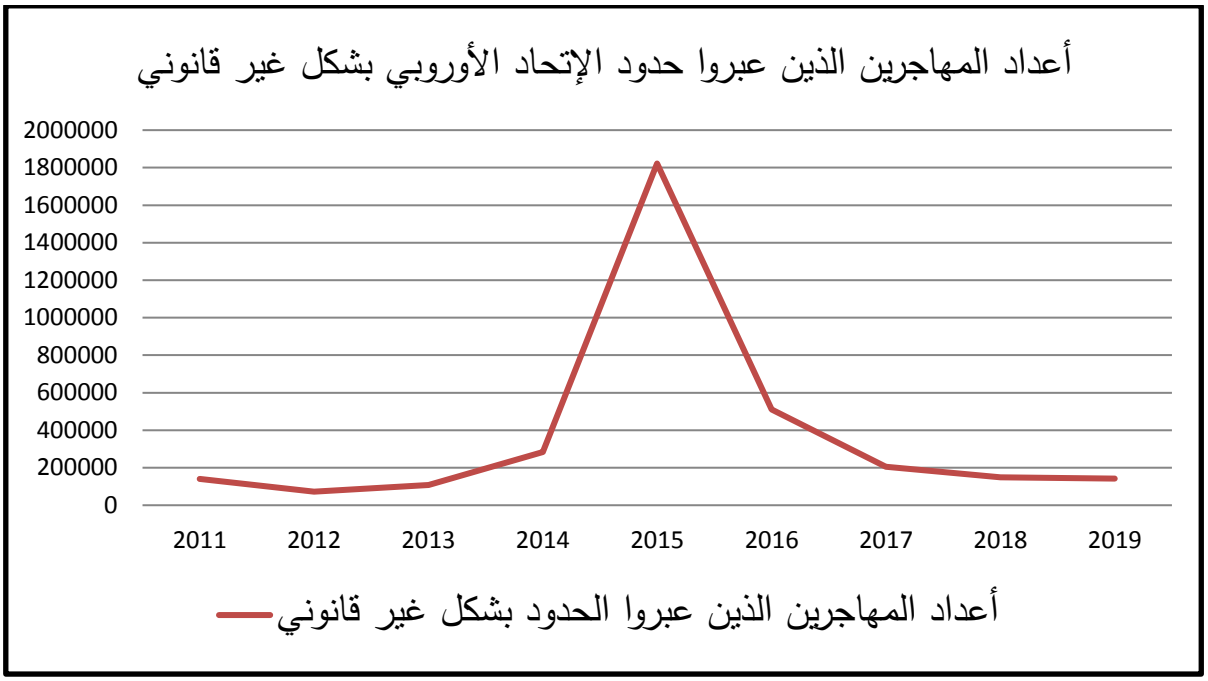

الملحق 2 – منحنى بياني يوضح أعداد المهاجرين غير القانونيين بين 2011 – 2019 حسب تقارير فرونتكس لتحليل المخاطر بين 2012 – 2020

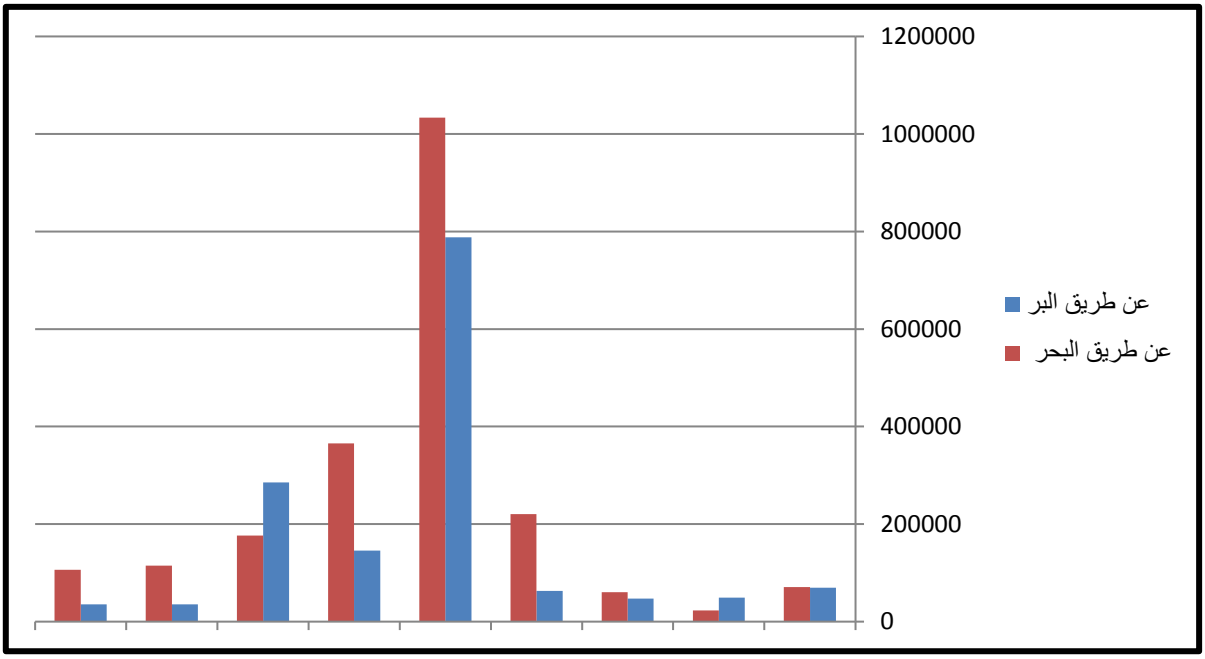

الملحق 3 – أعمدة بيانية توضح الطرق المستخدمة من طرف المهاجرين غير الشرعيين نحو اوروبا بين 2011 – 2019 حسب تقارير فرونتكس لتحليل المخاطر بين 2012 – 2020

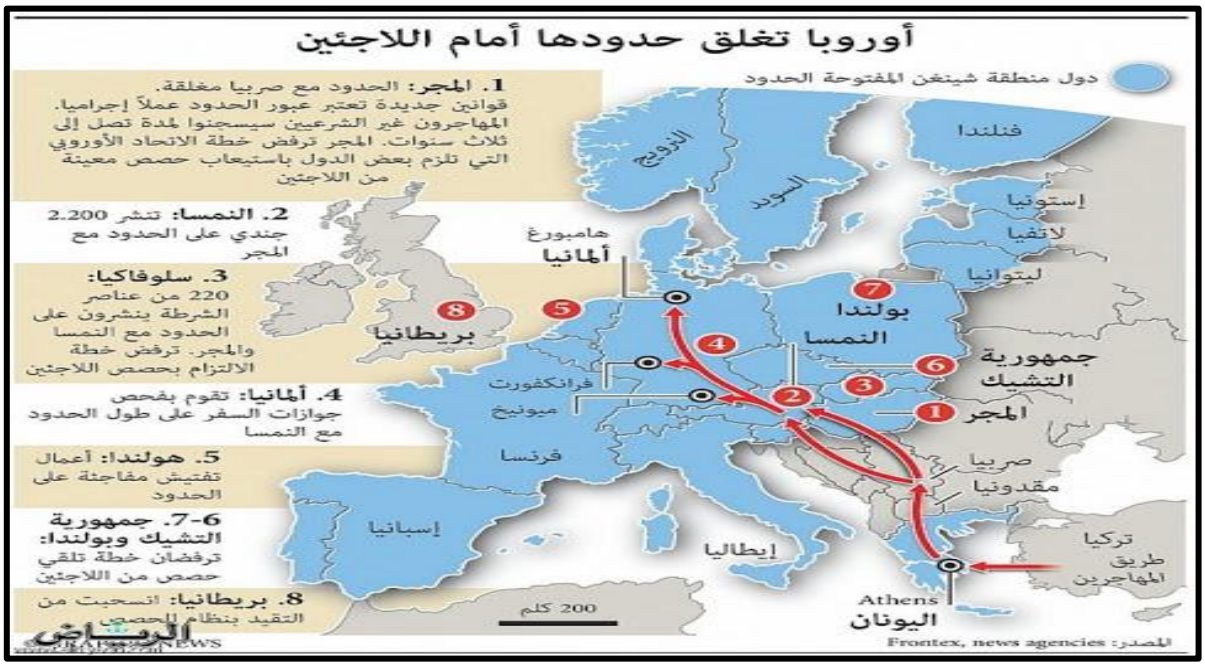

الملحق 4 – صورة توضح إغلاق بعض الدول الأوروبية الواقعة ضمن فضاء شنغن لحدودها و كذلك بعض الإجراءات المتخذة بعد تزايد أعداد المهاجرين سنة 2015 (جريدة الرياض السعودية 16-09-2015) نقلا عن فرونتكس

المصادر والمراجع

قـــائمة المصـــــادر والمراجـــــع :

أ- قـــائمة الكتـــب :

1- القرآن الكـــــريم.

2- ابن منظور ابو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب.

3- الأصفر احمد عبد العزيز، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأســـــــاليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

4- المحلي محمد رمزي ومحمود رمزي، مافيا اقتصد الظل وبنوك أوف شور، دار التعليم الجامعي، شادي عبد السلام–برج الصديق ميامي، الإسكندرية، مصر، 2019.

5- الشهادي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجـامعي، الإسكندرية، 2009.

6- برايان وايت– ريتشاد لينل– مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة مركــز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004.

7- بلحسين حسين، ظاهرة الهجرة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديـــدة، تيزي وزو، 2003.

8- سيد الأهل حسن محمد الإمـــام، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤوليـــة الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

9- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

10- غربي محمد، فوكة سفيان، مرسي مشري، الهجرة غير الشرعية في منطقـــــة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014.

11- قمني رؤوف، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراســة تحليلية على ضـــوء القانون الجنائي الدولي، دار هومه، بوزيعة الجزائر، 2016.

ب- المجـــــلات :

1- مساهل عبد الرحمان، سياسات إدارة الهجرة الدولية: نظرة عامة على جهود المنظمات الدولية وسياسة دول الاستقبال، مجلة رؤى الإستراتيجية، المجلد 14، العدد (18) 2018.

2- فريجة أحمد، الآليات المعتمدة من قبل الإتحـــــاد الأوروبي لمواجهة الهجـرة غيـــــر الشرعيـــــة، مجلة الفكر، العدد 12، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

3- واثق عبد الكريم حمود، جامعة تكريت- كلية الصيدلة، موقف الإتحـــــاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الإفريقية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.

4- شعبـــــان حمدي، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، جمهورية مصر العربية.

ج- المـــــواد :

1- المادة 5/02، الفقرة أ: يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها.

2- المادة 303 مكرر 30 (القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009) يعد تهريبـا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج.

3- نص المادة 03/ب من برتوكول مكـــافحة تهريب المهـــاجرين عن طريق البر والبحر والجو يُقصد بتعبير "الدخول غير المشروع" عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة.

د- المذكرات والرسائل الجامعية :

1- بوعافية ليندة، برباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون فرع القانون الدولي وحقوق الإنسان، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2013/2012.

2- بركان فايزة، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص علم الإجرام، 2012/2011.

3- بوعزيز آسية، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم القانونية جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2018/2017.

4- طيبي رابح، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحـــــافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009.

5- نوادري أسامة، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2016/2015.

هـ- التقـــارير :

1- المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، 18 تشرين الثاني 2015.

2- تقارير تحليل المخـــاطر الصـــادر عن الوكـــالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحـــل فرونتكس من 2012 الى 2020.

3- منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين، من التملص عن المســؤوليــة إلى تقاسمها، 2016.

و- المواقـــــع الالكترونيـــــــــة:

1- الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي : https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen-information-system_en

2- الموقع الرسمي لوكالة فرونتكس :
https://frontex.europa.eu/partners/non-eu-countries/eu4bordersecurity/introduction/

3- الموقع الرسمي للألية الأوروبية للجوار والشراكة : www.euneighbours.eu/ar

4- اسيا إبراهيم, اليمين المتطرف في 2019.. صعود يوجه السياسة الأوروبية (تقرير)
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%81%D9%8A-2019-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D9%91%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/1688282?fbclid=IwAR1V4CDlvhT9zqKqWPUbeC5S5BBI2mrTbnz6EqhbucFxu0lGqhnErWD-mXM

5- أبوبكر أسامة عبد الرحمان ، استراتيجيات الإتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا استراتيجيات الإتحاد الأوروبي
https://roayahnews.com/articles/2019/06/30/10290/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

6- أكمير عبدالواحد، الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط.
https://caus.org.lb/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%87%d8%ac%d8%b1%d8%a9-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86%d9%8a%d8%a9%d9%81/

7- أطباء بلا حدود تدعو إلى إلغاء اتفاقية الهجرة بين ليبيا و إيطاليا
https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7/?fbclid=IwAR1-Hxtbsw6pp_Ln677kZOGJO6t74_IMUDA96N5_qma-h3E36biCy2kkMrI

8- أنــواع الهجرة
https://sotor.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9/?fbclid=IwAR1GgqaFQJXrnh8W1Z7K-GpotgPDIZfZydG-xUxiTgs-Ke_ciQLHLlIUdQI

9- الجشلاوي باسم سامي، الهجرة غير الشرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا أسباب وآثار.
https://democraticac.de/?p=60447

10- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبـــارات ألمــانيا هولندا، هل يبقى
الإتحاد الأوروبي متماسكا ؟ ... اتفاقية دبلن
https://www.europarabct.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84/

11- الموقع التفاعلي لشبكة المدن الأور ومتوسطية.
http://www.reseau-euromed.org/ar/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%84/

12- بومنجل خالد، النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=532199&r=0

13- بعد " تهجم غير مسبوق "، فرنسا تستدعي سفيرها في إيطاليا.
https://www.skynewsarabia.com/world/1225460-%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%82-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7

14- بيبي شريف، فرنسا: ماهي أبرز بنود قانون الهجرة و اللجوء الجديد.
https://www.infomigrants.net/ar/post/11165/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

15- دائرة المحاسبات : المصاريف الأوروبية في مجال الهجرة لم تأتي أكلها.
https://www.euneighbours.eu/ar/south-east/stay-informed/news/dayrt-almhasbat-almsaryf-alawrwbywt-fy-mjal-alhjrt-lm-tat-aklha

16- فهمي شيرين حامد، صعود اليمين المتطرف في أوروبا قبل وبعد شارلي أيبدو/ بين التفسير الثقافي والسياسي الاقتصادي.
https://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86%20.pdf

17- روما نحو تعديل اتفاقية الهجرة مع ليبيا.
https://al-akhbar.com/World/278665?fbclid=IwAR0iMhIuflPOxLNL5ORhKwDd3vg0PN2Eq69S5O7k3X01p_-QefCK-fjMnLo

18- فرونتكس : تراجع حاد في عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون أوروبا
https://arabic.euronews.com/2019/02/20/frontex-immigrants-mn5

19- كنيب كرستين، مصير اتفاقية اللجوء بين الإتحـــاد الأوروبي وتركيـــا مهدد من جديـــد.

https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%87%D8%AF%D9%91%D9%8E%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF/a-51834819

20- مطاوع محمد، الإتحـــــاد الأوروبي وقضـــايا الهجرة، الإشكـــاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات الإتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة.
https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D9%83/

21- مضامين الاتفاق الأوروبي التركي بشأن اللاجئين.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/20/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86

22- 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي.
http://khaleej.online/3JdyW2

فهرس المحتويـــات

فهرس المحتويـــات :

العنـــــــوان	الصفحة
شكـر وعـرفان	
مقدمـــــــة	أ – ز
الفصل الأول : إطار مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية	
تمهيـــد	8
المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي لظـــاهرة الهجرة غير الشرعية	9
المطلب الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية	9
الفرع الأول : تعريف الهجـــرة	9
الفرع الثاني : تعريف الهجرة غير الشرعيـة	10
المطلب الثاني : التطور التاريخي لظـاهرة الهجرة	12
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعيـة	13
المطلب الرابع : أنـــــواع الهجرة	14
المبحث الثاني : أسبـــاب الهجرة	15
المطلب الأول : أسبـــاب سياسية	16
المطلب الثاني : أسباب اقتصادية	16
المطلب الثالث : أسبـــــاب أمنية	17
المطلب الرابع : أسبـــــاب أخرى	17
المبحث الثالث : أساليب الهجرة غير الشرعية و منـــافذ العبور	18
المطلب الأول : الهجرة عن طريق جمـــاعات التهريب المنظمة	18
المطلب الثاني : الهجرة عن طريق التحايل الاجتماعي	18
المطلب الثالث : منـــــافذ العبور	19

المبحث الرابع : الآثـــار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعيـــة 20
المطلب الأول : الآثار على المستوى السيـاسي 20
المطلب الثاني : الآثار على المستوى الأمنـــي 21
المطلب الثالث : الآثار على المستوى الاقتصادي 21
المطلب الرابع : الآثار على المستوى الاجتمـاعي 22
خلاصة الفصـــل 23

الفصل الثاني : سياسات الإتحاد الاوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تمهيـــــد 24
المبحث الأول : سيـــاســات الإتحـــــاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011 25
المطلب الأول : الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية قبل 2011 25
المطلب الثاني : الآليـــات السيـــاسية في مواجهـة الهجـرة غيـر الشرعيـــة قبل 2011 26
المطلب الثالث : أنظـمة المراقبة الافتراضيـــة في مواجهـة الهجـــرة غيـــر الشرعية قبل 2011 27
المبحث الثاني : السياسات الأوروبية الداخلية اتجاه الهجرة غير الشرعية 28
المطلب الأول : التعامل القانوني اتجاه ملف الهجرة غير الشرعية 28
المطلب الثاني : المقاربة الأمنية اتجاه ملف الهجرة غير الشرعية 30
المطلب الثالث : السياسات الوطنية لدول الإتحـــاد الأوروبي اتجـــاه ملف الهجرة غير الشرعيـــة 31
المبحث الثالث : السيـــاســات الأوروبية الخـــارجية في ملف الهجرة غير الشرعيـــــة 32

المطلب الأول : الآليات السياسية في ملف الهجرة غير الشرعيـة 32
المطلب الثاني : الآليات الاقتصادية في ملف الهجرة غير الشرعية 35
المطلب الثالث : دعم الهجرة النظامية 36
المبحث الرابع : تقييم سيـاسات الإتحـاد الأوروبي في إطار ملف الهجرة غير الشرعيـــة 37
المطلب الأول : المكاسب التي حققتها السياسات الأوروبية في ملف الهجـرة غير الشرعيـة 37
المطلب الثاني : التحديـات التي تواجه سياسات الإتحاد الأوروبي في ملف الهجرة غير الشرعية 37
المطلب الثالث : انعكاسات ملف الهجـرة غير الشرعيـة على الداخـــل الأوروبـــي 39
خلاصة الفصـل 41
الخاتمـــــــة 42
الملاحـــــــق 44
المصـادر والمراجـع 46
فهرس المحتويـــات 53